

تمهيد:

الحمد لله الذي انفرد بالكمال، وتنزه عن النقص والنسيان والخطأ والضلال، فلا يبلغ إدراكه فكر ولا عقل ولا روح ولا خيال، والصلاة والسلام على معدن الجلال والجمال، وعلى جميع الصحب والآل، وبعد،

هذا ما حررت بعد اطلاعي على «إبراز الضمير من أسرار التصدير» لسيدي محمد بن عبد السلام الفاسي (ت 1214 هـ) دراسة وتحقيق ذ. بوشتا أزييط، أحد منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لعام 1433 هـ / 2012 م، فكانت هذه الكلمات متابعة نقدية للعمل الذي صار اليوم بين أيدي القراءة والقراء.

- دواعي المتابعة:

رأيت أن أسعف كل مطلع على هذه المتابعة ببعض البواعث التي دعنتني إلى تحريرها ونشرها:

1. التهمم بالبحوث القرائية المتخصصة وإدمان النظر في كتب القراءات ومتابعة المستجد من المطبوع منها، خدمة للقرآن وأهله واستزادة من علم القراءات القرآنية.
2. أهمية مبحث الخلاف ضمن مباحث علم القراءات القرآنية، وما يتطلبه تبرير التقديم والتصدير من اطلاع على قول المدارس القرائية وعملها، وللمبحث أثر قوي في واقع المقرء وحقيقة أدائه في المحاريب وعلى المنابر، وعمق الاطلاع وسعة الباع يدفعان التعصب والالتباس في كثير من مواطن القراءة والتلاوة، والكتاب موضوع المتابعة على رأس ما ألف في الباب، وله الخصيصة المنهجية والموضوعية التي تظهر لمن قرأه.
3. انتشار التأليف مطبوعا (محققا) في المكتبات الخاصة والرسمية⁽¹⁾، فصار بذلك في متناول الخاصة والعامة، يطلعون عليه أملين أن يكشف لهم ما للمدرسة القرائية الرائدة «محمد بن عبد السلام» من أقوال وآراء ومذاهب في كل مواطن الخلاف للقراء السبعة، ويأتي هذا العمل في حلته الثانية بعد الأولى التي وقفت عليها وحصلت على نسخة منها، ذلك أن التحقيق كان موضوع رسالة علمية تقدم بها المحقق لنيل دبلوم الدراسات العليا، ويأتي بيان ذلك قريبا.

4. ارتباطي الوثيق بمحمد بن عبد السلام الفاسي رحمه الله ومؤلفاته، مذ أن اتخذت الكتاب (موضوع المتابعة) موضوعا لرسالة تقدمت بها لنيل دبلوم الماستر في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، جامعة القاضي عياض، برسم الموسم الجامعي 2010/2011 م.

(1) المكتبات التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.



لزميني قبل الشروع في تحقيق «إبراز الضمير من أسرار التصدير» لصاحبه محمد بن عبد السلام الفاسي الوقوف على ما سبقني من أعمال تخص المؤلف والمؤلف، فكان أن جعله الباحث بوشتا أزييط موضوعا لرسالة نال بها دبلوم الدراسات العليا برسم الموسم الجامعي (1415/1416 هـ) الموافق لـ (1995/1996 م) من كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، جامعة محمد الخامس.

وقد تضمن شق التقديم من بحثي لنيل الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، جامعة القاضي عياض الذي قدمته للمناقشة والمناقشة شهر دجنبر سنة 2011، ما يؤكد مطالعتي لما سبق بحثي من أعمال⁽¹⁾ وما يبرر قناعتني واطمئناني للشروع في تحقيق المخطوط وإنصافه، لينال حقه المستحق من العناية والرعاية. والجدير بالذكر أن هذا العمل من بوشتا أزييط بقي رهين الرفوف منذ سنة 1995 م إلى أن طبعته مؤخرًا وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ضمن سلسلة منشوراتها لسنة 1433 هـ/2012 م.

- طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

توقعتُ أن تكون حال «إبراز الضمير من أسرار التصدير» مطبوعا منشورا أفضل مما وجدته ووقفتُ عليه في نسخة رسالة نيل دبلوم الدراسات العليا الكائنة بمكتبة كلية الآداب بالرباط في مجلدين اثنين، وقد سبق أن ذكرتُ ما لهذا التأليف من بالغ الأهمية، وما للعلمين المذكورين من كثير الأخطاء وجليل الأغلاط، على وجه جعلهما بعيدين عن المدلول الحقيقي لمصطلح «التحقيق»، وقد ذيلتُ هذا الزعم مني بما يؤكد من الشواهد والأمثلة⁽²⁾، غير أن هذا الظن خاب والأمل في إنصاف الكتاب غاب، حينما اطلعت على العمل نفسه مطبوعا.

خرج الكتاب في ثلاث مائة وست وسبعين صفحة (376 صفحة)، جاء تفصيلها كالآتي:

— الدراسة: أربع وسبعون صفحة (74 صفحة).

— النص المحقق: تسعون صفحة (90 صفحة).

— الفهارس: مائتان وسبع صفحات (207 صفحة).

(1) وقفتُ أيضا على عمل للطالب الباحث ياسين محمد مبشيش، وتحت يدي نسخة من عمله، رام من خلاله تحقيق إبراز الضمير، غير أنه ليس كل مرغوب ينال، وقد ذكرت في تقديم رسالتي لنيل الماستر تفصيل ما فيه.

(2) نشرت ذلك في ملتقى أهل التفسير، وضمنت شق التقديم من رسالتي لنيل الماستر ما يبعث على القناعة العلمية «لإعادة تحقيق المخطوط».





وحيث كان كنه المتابعة ومبرر (إعادة التحقيق)، إن سلّمنا أن الكتاب حقق، هو الوقوف على النص والحال التي قُدّم بها إلى القارئ، أحرث ما لي على شق الدراسة من ملحوظات حول المنهجية والأسلوب والمعارف، ورحتُ أجمع ما يدخل تحت باب واحد من الأخطاء المتعلقة بالمتن، فصنفتها في الفصل الأول إلى أربعة مباحث:

1. أخطاء التصحيف والتحريف.
2. أخطاء الضبط للأرجوزة.
3. أخطاء التعليق والتوثيق.
4. أخطاء الفهرسة.



الفصل الأول:

المبحث الأول: أخطاء التحريف والتصحيف:

أويثُ إلى ركن شديد إذ أسم المنقول بالخطأ، وأعقبه باللفظ الصواب: ذلك أني رجعتُ إلى النسخة الأصل التي رمز لها بـ (أ)، وقرر في فصل الدراسة أنه يعتمد «على النص كما ورد في المخطوط الذي اتخذته أصلاً، وأشير إليه بحرف (أ)»⁽¹⁾:

- أثبت في النص «وقرهم الله» ص 77، الصواب: «وقرهم»⁽²⁾.
- «محمد بن عبد السلام الفاسي (الطف الله به) ص 77، الصواب: «لطف الله به».
- أثبت في النص: «الأسباب الموحية» ص 80، وهمش بالصواب: «الموجبة»، والذي في الأصل: «الموجبة».

- «وإنما يجيء استيعاب..» (ص 83)⁽³⁾، الصواب: «وإنما يجب استيعاب...».
- «خلاف البصري باب أنبيكم» ص 89، الصواب: «باب أونبيكم»⁽⁴⁾.
- ثم قال بعد «أنبيكم»: «خلاف قالون جاء أجلهم» ص 89، وفي الأصل: «خلاف ورش وقنبل باب جاء أجلهم»، بل إن بين الخلفين خلافاً آخر أسقطه المحقق رغم ثبوته في النسخة الأصل، وهو قول المؤلف: «خلاف قالون والبيزي في ﴿بِالسَّوَاءِ الْأَخْ﴾» [يوسف/53].

- «خلاف ورش ﴿إِرْكَبْ مَعَنَا﴾ لأصحابه» (ص 91)⁽⁵⁾، لفظة «ورش» زيادة من المحقق، لم تأت بها النسخة الأصل، كما أن الصواب الذي تنصره روايات الخلاف: خلاف ﴿إِرْكَبْ مَعَنَا﴾ لأصحابه: قالون والبيزي وخلاّد، ولا خلاف لورش في إظهاره.

- «خلافهم يعرف» ص 91، الصواب: «خلافهم بـ ﴿وَرَوْ﴾»⁽⁶⁾، ثم إنه لا خلاف للعشرة في لفظ ﴿يُعْرِفْ﴾ من آية سورة الرحمن، ويأتي ذكر هذا الغلط في أخطاء التعليق والتوثيق.

(1) كذا عبارته في الصفحة 9، ولا مراة في أحقية النسخة بصفة «الأصل»، ويأتي الكلام عنها بمزيد تنويه في فصل الدراسة.
(2) وقد همش باللفظ الصواب، وحقه أن يجعل داخل المتن لا في الهامش.
(3) لم يعلق بشيء رغم عدم استقامة المعنى، وثبوت غير لفظ «يجيء» في النسخ الأخرى.
(4) ويؤكد غلط المحقق تعليقه وتوثيقه، ويأتي ضمن أخطاء التعليق والتوثيق قريباً.
(5) لا شك أن نسبة الخلاف لورش ثم نسبته لأصحابه مدعاة الالتباس.
(6) الآية 63 من سورة الشعراء.





- «خلاف باب [المسمى]» ص 91، الصواب: «باب مسمى».
- «خلاف طال، وبابه خلاف ذوات الياء» ص 92، الصواب أن يجعل لفظه «وبابه» قبل الفصل، ثم يستأنف بعد الفاصلة بخلاف آخر: «خلاف ﴿طال﴾ وبابه، خلاف ذوات الياء».
- «وخلاف في الداعي إذا دعان» ص 92/93، كذا أثبت المحقق ياءً لكلمة ﴿الدَّاعِ﴾، وهذا خلاف الرسم، ثم إنه لا يظهر لمن الخلاف؟، والصواب أن يثبت ما في النسخة الأصل وهو قول المؤلف: «وخلافه»، عوداً على قالون.
- «وخلافه في إن أنا لا» ص 93، وهمش بـ 140: «(ب)، (ت): أناء لا»، فلا النصّ احتوى ما في النسخة الأصل وهو الصواب، ولا التهميش بباقي النسخ أغاث وأفاد. أثبت الناسخ في الأصل قول المؤلف: «وخلافه في أنا إلا».
- «خلاف همزة وهشام في تحقيق الهمزة في الوقف لطول ذيل ذلك»، ص 94، والصواب: «خلاف حمزة وهشام في تخفيف الهمزة».
- ثم تثبت النسخة (هـ) زيادة مهمة لم يذكرها المحقق، وهي قول المؤلف «لطول ذيل ذلك العلم».
- «السكّنة بين السورتين من غير قطع» ص 96، الصواب: «السكّنة بين السورتين»⁽¹⁾.
- «لقي زيد عمرو» ص 97، الصواب: «عمراً».
- «إلا ما دخل في عموم مفهوم غير السابق في كلامه» ص 99، لا سبيل إلى الوقوف على مراد المؤلف إذا بقي كلامه كما جاء به المحقق، بل يجب تمييز عبارته عن منقولاته: «إلا ما دخل في عموم مفهوم «غير» السابق في كلامه».
- «وأطولهم في الضربين» ص 100، الصواب: «وأطولهم مدّاً في الضربين»⁽²⁾.
- «إلا في مفهوم الغير، والمصرح به واكد» ص 100، الصواب: «إلا في مفهوم «غير»... والمصرح به اكد»⁽³⁾.

(1) كذا أصل النص المنقول من كتاب التيسير يؤكد.

(2) كذا في أصل المنقول كتاب التيسير ذكر لفظ «مدا» الذي أسقطه المحقق.

(3) ولو افترض أن النسخة الأصل تضمنت ما أثبتته المحقق «واكد»، فإنه همش بما في باقي النسخ وهو الصواب، وصنعة التحقيق تُلهم صاحبها تطعيم المتن حين الاستطعام.





- «ما يدل على أن تطويله على..» ص 101، الصواب: «تعويله».
- «ومكيّ في المفردات، وأبي سفيان والمهدوي» ص 102، الصواب: «وابن سفيان».
- «لتصدير الداني بهن» ص 103، الصواب: «به». ومثل ذلك في نفس الصفحة «اقتصر-عليهن»، الصواب: «عليه».
- «ولصاحب النشر فيه وفي تحبيره كلام في هذه الإمالة وبإطلاقها في روايتي البصري، عملاً لظاهر التيسير ونص الشاطبية وأخذ به عندنا» ص 105، نقل ما في الأصل على هذا الوجه الذي جاء به المحقق يبتعد كثيراً عن مقصود المؤلف ومراده، بل هو نقلٌ يفيد عكس ما أراده ابن عبد السلام رحمه الله؛ ذلك أن الواو بين «التيسير» و«نص الشاطبية» ليس للعطف، بل يُستأنف به، والواو قبل «أخذ» إنما هو «لا» وتفيد النفي، كما أن المصدر «عملاً» يستدعي حرف الباء ليدخل على ظاهر «التيسير» بدل اللام، وهو المثبت في النسخة الأصل: «ولصاحب النشر فيه وفي تحبيره كلام في هذه الإمالة، وبإطلاقها في روايتي البصري عملاً بظاهر التيسير، ونص الشاطبية لا أخذ به عندنا».
- «وأقراني غير بالفتح» ص 105، الصواب: «غيره».
- «وذكر الداني في الموضوع»⁽¹⁾ ص 106، الصواب: «الموضح».
- «وباختلاس الحركة في ذلك كله من طريق البغداديين، وهو اختيار سيبويه، ومن طريق العراقيين وغيرهم بالإسكان» ص 106، أثبت في النص لفظ «العراقيين» ولم يهمل بشيء، فيُظن أن النسخ أجمعت على هذا الغلط؛ والأمر ليس كذلك، ولا يستقيم معنى المخالفة بين «البغداديين» و«العراقيين»: إذ الأول من الأخير، ثم إن الأصل - النسخة (أ) - يتضمن اللفظ الصحيح، ورجعةً إلى نص التيسير تؤكد ذلك: «ومن طريق الرقيين وغيرهم بالإسكان»، وإنما الخطأ في النسخة ه فقط، ولا شيء يدعو المحقق إلى التشويش بغلط النسخ الأخرى إذا كان في الأصل اللفظ الصواب.
- «صدر الاقتصار صاحب التيسير عليه» ص 107، الصواب: «صدر الاقتصار صاحب التيسير عليه».
- «وتفرد البزي بزيادة هاء السكت عند الوقف على ما إذا كانت استفهاماً: ووليها حرف جر» ص 107، لا مبرر لنقطتي التفسير بين «استفهاماً» و«وليها»، وحق كلمة «ما» أن تجعل بين نممتين: «ما».
- «إبراهيم بالألف جميع معاً [في] هذه الصورة» ص 108، الصواب: «جميع ما في هذه السورة».

(1) ليس للداني مؤلف بهذا الاسم، وله كتاب «الموضح» في الفتح والإمالة، كما أن الأصل تضمن اللفظ الصحيح.





- «صدر لاقتصار صاحب التيسير عليه والتحقيق من زيادات». ص 109، الصواب: «والتحقيق من الزيادات».
- «البيزي من رواية أبي ربيعة عنه ﴿لأعنتكم﴾ لتليين الهمزة والباقون لتحقيقتها» ص 109، الصواب: «بتليين الهمزة، والباقون بتحقيقتها»⁽¹⁾.
- «تقييده هذه القراءة برواية أبي ربيعة تقتضي...» ص 109، وهمش 273: (ت)، (ج)، (هـ): يقتضي، فيُفهم أن في (أ) لفظ «تقتضي» المثبت في المتن، والأمر ليس كذلك؛ إذ في النسخة الأصل لفظ ثالث وهو: «تقتضي-»، ويُفهم أن النسخة هو وافقت النسختين (ت) و (ج) على لفظ «يقتضي»، والأمر ليس كذلك؛ إذ في النسخة (هـ) لفظ «تقتضي»، فلزم المحقق أن يقارن النسخ جميعا ليخلص أن الأنسب للفاعل - وهو التقييد - هو اختيار لفظ «يقتضي».
- «يبسط وبسطي في الأعراف» ص 111، الصواب: «وبسطة في الأعراف»⁽²⁾.
- «أما في الحمار وبابه هو عمران والمحراب...» ص 112، الصواب: «أما في الحمار وبابه، وهو عمران والمحراب...».
- «وقال قبل هذين النصين في فصل تفرد حمزة وتابعه ابن ذكوان على إمالة جاء وشاء، حيث وقعا، فزاد في أول البقرة: هذه رواية ابن الأخرم عن الأخفش عنه...» ص 113، نُقِلَ المحقق لهذا النص على الوجه الذي ترى يُعَيَّر من المعنى المراد، والصحيح أن يأتي الكلام على هذا الوجه: «وقال قبل هذين النصين في «فصل تفرد حمزة»: وتابعه ابن ذكوان على إمالة ﴿جاء﴾ و ﴿شاء﴾ حيث وقعا، و ﴿فزادهم﴾ في أول البقرة (الآية 9)، هذه رواية ابن الأخرم عن الأخفش عنه». فليُنظَرُ وليُقارَنُ بين النقلين.
- «وعدم الإدخال مع تحقيق زائد في الشاطبية» ص 115، الصواب: «مع التحقيق».
- «ووجه الإدخال مع التسهيل مؤخر في التيسير من طريق أبي الحسن في موضعه» ص 115، الصواب: «في موضعيه».
- «حرفي يوده وثلاثة حروف نوته منها ونوليه ونصله» ص 116، الصواب: «نولّه»⁽³⁾.
- «سوى السبعة الأولى كما رأيت» ص 116، الصواب: «السبعة الأولى».

(1) موافقةً للنسخة الأصل ولنص التيسير.

(2) موافقة لما في النسخة الأصل ومنطوق ومرسوم الآية من سورة الأعراف.

(3) موافقةً للنسخة الأصل ومنطوق ومرسوم الآية 115 من سورة النساء.



- «ثم قال في الباب كله، ولما ذكر يأتته في طه قال: «قالون...»» ص 116، يلزم المحقق أن ينقل الكلام على هذا الوجه: «ثم قال: «في الباب كله»، ولما ذكر ﴿يآته﴾ في طه (الآية 74) قال: قالون...».
- «فإن ابتدئ بهذه التاءات خففنا لا غير» ص 118، الصواب: «خُفِّفْنَ لا غير».
- «وهو قرأ سند قراءة هشام في التيسير..» ص 119، الصواب: «وهو قد أسند قراءة هشام»⁽¹⁾.
- «عن أبي الفتح عن عبد الله بن الحسيني..» ص 119، الصواب: «بن الحسين».
- «عن محمد بن علي بن الجلندي» ص 122، الصواب: «ابن الجلندي».
- «صدر للداني به في التيسير» ص 128، الصواب: «صدر لتصدير الداني به في التيسير».
- «وقوله في المفردات في جابهت وبه أخذ» ص 128، الصواب: «وقوله في المفردات في جانبه، وبه أخذ».
- «نافع وابن عامر بخلاف عن هشام أتحاجوني بتضعيف النون» ص 128، هذا النقل من الباحث بوشتا خلاف ما في المخطوط وما في التيسير⁽²⁾، وهو نقيض ما جاءت به الروايات، ذلك أن مذهب نافع وابن عامر بخلاف عن هشام «بتخفيف النون».
- «ونصه» «ذكوان فبهديهم اقتده...» ص 129، الصواب: «ونصه: ابن ذكوان ﴿فبهديهم اقتده﴾ (الأنعام/91) بكسر الهاء وصلتها»⁽³⁾.
- «بيئس بفتح الباء وهمزة مفتوحة بعد الياء مثل قيضب» ص 131، الصواب: «مثل قيقب».
- «فتخصيصه: «النقاش عن الأخفش يقضي — بإثبات الإمالة لابن ذكوان عن غيره في عموم قوله والباقون». ص 132، قلت: يستحيل معرفة مقصود المؤلف إذا نُقل كلامه على هذا الوجه، فليُنظر ما ينقصه من كلمات وعلامات الترقيم، وما أشكل معناه سوء وضع النمنمتين: «فتخصيصه النقاش عن الأخفش» يقضي بإثبات الإمالة لابن ذكوان عن غيره، وتدخل في عموم قوله: «والباقون»».
- «ذكرها بن أبي السداد» ص 133، الصواب: «ذكره ابن أبي السداد».

(1) لا يستقيم المعنى بما أثبت المحقق، وهو خلاف ما في النسخة الأصل التي اعتمده، ولو افترض أن بها هذه العبارة لوجب تركها إلى ما في النسخ الأخرى التي قابل بها الأصل.
 (2) رجعت إلى نفس الطبعة لكتاب التيسير التي ذكرها في لائحة مصادره ومراجعته.
 (3) يُلزم تحقيق اسم الراوي ونص التيسير ونقل النسخ في النسخة الأصل أن يثبت المحقق «ابن ذكوان».





• «غلبت طريق النقاش» ص 133، قلت: إن ترك فعل «غلبت» من غير ضبط لحركات حروفه يوهم بنائه للفاعل، ولا يصح ذلك لما يفرضه السياق وحقيقة الخلاف القرآني، فحُقَّ الفعل أن يشكّل لأنه يشكّل: «غُلبت».

• «ولم يذكر مكي وابن شريح عنه الإمامة»⁽¹⁾ (ص 134)، الصواب: «ولم يذكر مكي وابن شريح عنه إلا الإمامة».

• «فصدر لذلك؛ سيما وأكثر النقل عليه» ص 145، لا يصح الفصل بين «لذلك» و«سيما» بعلامة توجي بذكر التعليل بعد، بل الأنسب الفصل بفاصلة، ثم إن في النسخة الأصل: «لا سيما وأكثر النقلة عليه».

• «وإن الياس»⁽²⁾ ص 148، الصواب: «وإن إلياس».

• «بالهمز في ثلاثة» ص 148، الصواب: «في الثلاثة»⁽³⁾.

• «وأما ابن أبي السداد، فقال:» «فذكر، يعني الداني عن هشام الفصل...» ص 150، قلت: لا موجب للفصل بين ابن أبي السداد و«فقال» بفاصلة، ولا مبرر لتشديد فعل الذكر وجعله من التذكير، والصحيح أن يتقدمه الواو لا الفاء، وعبارة «يعني الداني» حَقُّها أن تُجعل بين عارضتين، أما الوجه الذي جاءت عليه من المحقق فملبس، فيكون النقل الصحيح على هذا الوجه: «وأما ابن أبي السداد فقال:» «وذكر» - يعني الداني - عن هشام الفصل...».

• «صدر إما للبزي...» ص 154، كثر اختيار المحقق للخط في مثل هذا السياق، وترك الصواب المثبت في باقي النسخ، ولم يشر إليه تهميشاً، بل أهمله، وحقه أن يكون في المتن بدل الخط الوارد في النسخة الأصل: «صدر، أما للبزي...» «صدر، أما صاد حفص..».

• «وأقرني أبو الفتح في رواية خلاد: فالملقيات ذكراً، فالمغيرات صبحاً، والمرسلات) والعاديات بالإدغام أيضاً...»⁽⁴⁾ ص 161، ثم إن الصواب: «وأقرني أبو الفتح في رواية خلاد: (فالملقيات ذكراً)، (المغيرات صبحاً)، في والمرسلات، والعاديات بالإدغام»⁽¹⁾.

(1) قلت: هذا من خطير التحريف؛ إذ الصواب - كما في النسخة الأصل - هو عكس ما فهم من نقل المحقق، وبه تشهد مؤلفات الإمام والشيخ رحمهما الله.

(2) قلت: هذا أخطر التحريف؛ لأنه لكلام الله، فلا خلاف للعشرة في كسر همزة «إن» من قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ الآية 123 من سورة الصافات.

(3) كذا في النسخة الأصل وفي كتاب التيسير.

(4) لم أقف على مراد المحقق بزيادة القوس بعد «المرسلات»، ولم أقف على قسيمه الأول «(»).





• «وبه قطع أكثر النقلة كالداني في غيره، يعني في غيره التيسير» ص 162، الصواب: «يعني في غير التيسير».

• «لأن الأول اتفقوا عليه راويا الكسائي»⁽²⁾ ص 163، الصواب: «لأن الأول اتفق عليه راويا الكسائي».

• «وأثبت قنبلا بخلاف عنه بالواد في الوصل فقط» ص 163، الصواب: «وأثبت قنبيل...»⁽³⁾.

المبحث الثاني: أخطاء ضبط الأرجوزة.

أخطاء جعلت الباحث يبتعد بالأرجوزة عن صورتها التي أرادها الناظم مخالفة لقواعد اللسان العربي واللفظ القرآني وأحكام زحافات وعلل بحر الرجز الشعري:

• «فَهَيْ أَنْ صاحب التيسير» ص 78. ولا تستقيم التفعيلة بأربع حركات متتابعات، فلزم أن يقول: «فَهِي انّ» بإسكان الهاء وإسقاط الهمز، فتكون التفعيلة بذلك «مستفعلن».

• «فاعتمد القدوة في الإقراء* هذي المعاني...». و الصواب: «فاعتمد القدوة». ص 80.

• «رجوت من ربي قُبولا فيه * والأجر والنفع بما يحويه» ص 95. الأشهر والأجري «قُبولا» بفتح القاف، والصواب: «والأجر والنفع» بالنصب على العطف.

• «إشباع مفضول لعيسى - قدما * كذا الدوري، منحت النعما» ص 99. والصواب «إشباع مفضول..... كذا لدوري» ليستقيم الوزن ويصح المعنى.

• «عنه يُصَدَّر لى كل الأنام» ص 107، الصواب: «يُصَدَّر» بناء للمفعول تبعا للسياق.

• «وما في الاستفهام إن جَرَّت» ص 107، والصواب: «إن جَرَّت» بناء للمفعول.

(1) كذا في النسخة الأصل التي اعتمد، وفي أصل النص من التيسير، ومعناه: الحرف الأول في سورة المرسلات، والحرف الأخير في سورة العاديات، غير أن المحقق لم يدرك ذلك، فأدرج الآيتين الأوليين من السورتين ضمن الخلاف، ويشهد على هذا الوهم الهامشان: 597 و598.

(2) كيف يكون لفعل واحد فاعلان؟ أحدهما ضمير الجمع والآخر المثني الظاهر.





- «بالها مقدما لِلْبَزِّ لا تخف» ص 107، الصواب: «لِبَزِّ» بلام واحدة وتشديد الزاي وتنوينه.
- «وَقَدِّمًا لأحمد البزي لدى* أعنتكم تسهيله تنل هدى» ص 109، والصواب: «تسهيله» بالنصب مفعولا لفعل الأمر «قدِّم»، ويُضبط الفعل هكذا: «وَقَدِّمًا».
- «ابنٌ كثير صدر الإظهارا» ص 114، الصواب: «وابن كثير».
- «نوته مصدر هشام فيه* وَبَابُهُ الْقَصْرُ بلا تمويه» ص 116، والصواب: «وبابه القصر» بجر باب عطفًا على هاء «في»، وينصب القصر مفعولا لاسم الفاعل مصدر.
- «أحمد شَدًّا لَنَا به مصدرا» ص 118، الصواب: «شَدَّ النَّا» أي تشديد حرف التاء.
- «بيحسن قَتَلُوا بلا ارتياب» ص 119، الصواب: «قَتَلُوا»⁽¹⁾.
- «مالٌ بأربع عَلَيَّ مصدرا» ص 121، والصواب «مَال» دون تنوين، و«عَلَيَّ» بكسر اللام.
- «.. قدم إن تلاها مِكْنِي» ص 126، الصواب: مَكْنِي.
- «وصالح قدم فتح رَائِيهَا * إن انتفى الساكن من ورَائِيهَا» ص 126، الصواب: «فتح رَائِيهَا» و«من ورَائِيهَا»⁽²⁾.
- «وَجُرْفٌ هَارٍ مع أُدْرِي يَضْجَعُ» ص 132، الصواب: «وَحَرْفٌ هَارٍ مع أُدْرِي يَضْجَعُ»⁽³⁾.
- «وقل ولا أدريكم لا أقسم * بيوم بز مرة يقدم» ص 135، الصواب: «ولا أدريكم» نص الآية 16 من سورة يونس، ولا وجه لكسرة الراء أبدا، والصواب قوله: «﴿لا أقسم بيوم﴾ بز مَدَّة يُقَدِّم».
- «ولا بن ذكوان بِأُولِي يَجْزِين» ص 139، الصواب: بِأُولِي، بضم الهمزة ومدِّ بعدها.
- «غيب مقدم فحقق وَأَتْلُونَ» ص 139، الصواب: «وَأَتْلُونَ»، بضم اللام.
- «لشعبة فَقَالَ آتُونِي سبق» ص 141، الصواب: «لشعبة بِـ﴿قَالَ آتُونِي﴾ سبق».
- «في ياء مريم يرى السوسي» ص 142، الصواب: «في «يا» بمريم يرى السوسي».

(1) والآية محل الخلاف هي الآية 169 من آل عمران، ولا خلاف في بناء هذا الفعل للمجهول للقراء العشرة، وإنما الخلاف بين التخفيف من الفعل الثلاثي «قَتَلُوا» والتشديد من الرباعي «قَتَلُوا»، أما بناؤه للفاعل كما أثبت المحقق فغير وارد البتة.

(2) وله أن يجعل محل الهمزة ياء، وليس له إلا أن يضبط الكلمتين كما بينت.

(3) أما أدري كما أثبت المحقق وأحال فليست مقصودة بالخلاف لو تأمل، وأما فعل الإضجاع فحقه أن يبني للمفعول كما يفرض السياق.





- «كسفا بروم لهشام صُدَّرَ * إِسْكَانُ سينه ولا تحيرا» ص 146، الصواب: «...صَدَّرَا * إِسْكَانُ سينه...».
- «ووزن فَعَلٍ...» ص 148، الصواب: «ووزن قُفْلِ...».
- «فيه كذا الدوري فاحفظ تهدي» ص 149، الصواب: «فاحفظ».
- «خطاب تُنذِرُ...» ص 151، الصواب: «تُنذِرُ»⁽¹⁾.
- «ومَدَّ أَنفَا كذاك ذكروا» ص 151، الصواب: «ومَدَّ أَنفَا».
- «صاد مصيطرون» ص 154. الصواب: مصيطرون بكسر الطاء.
- «وكسر شين المنشئات يَبْدَأُ» ص 155، الصواب «يُبْتَدَأُ»⁽²⁾.
- «يطمث بأولاه بدا الكسائي * بالضم والكسر بثنان جاء» ص 156، الصواب: «بأولاه» بضم الهمزة ومد بعدها لا بفتحها وسكون بعدها، ثم «بَدَأَ» بفتح الباء لا كسرهما، وأصلها «بَدَأَ» وتسهل للوزن، ثم «والكسر» بالرفع ابتداءً وخبره هو اسم الفاعل «جاء» أي آتٍ، ولا يفوت القارئ تنوين «ثان».
- «وضم شيني انشروا» ص 157، الصواب «شيني انشروا».
- «كي لا يكون دَوْلَةٌ وابتهلا» ص 158. والصواب «دَوْلَةٌ»⁽³⁾.
- «يَدَّكُرُونَ يومنون قدموا» ص 159. والصواب «يَدَّكُرُونَ»⁽⁴⁾.
- «خلادهم بمليقيات قدما * لَأَظْهَارَ مع تاء المغيرات اعلمنا» ص 161، الصواب: «لَأَظْهَارَ».
- «مصيطر إشمأم صاده اقبل» ص 162، الصواب: «مصيطر إشمأم صاده اقبل».
- «إثبات ياء الواد في الفجر قل * مقدّم في الوقف عند قبل» ص 163، الصواب: «مقدم» خبر مرفوع⁽¹⁾.

(1) بالنصب، مضارع أنذر، قول الله في سورة الأحقاف الآية 11: ﴿لَتُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَنُشِرَى لِّلْمُحْسِنِينَ﴾.

(2) إن الرجز يستقيم بالتصريح، وما أثبت المحقق مجول دون ذلك؛ لأن همزة «يبدأ» لا تناسب المد بعد حرف الدال في قول الراجز «حال الأدا»، كما أن الأصل المعتمد ورد فيه - عند من تأمل - لفظ: «يبتدا».

(3) كذا ورد في الآية محل الخلاف المقصود (الحشر/7)، فقوله: «دَوْلَةٌ» بفتح الدال وسكون الواو تحريف للآية، ويلزم ضبطها بالرفع اسما ل«يكون» على ما قرأ به هشام وجها واحدا، وإنما الخلاف في «يكون»: قرئت له بالتاء - وهو المصدر - وبالياء.

(4) بالتشديد وجها واحدا للعشرة كما ورد في الآية محل الخلاف المقصود (الحاقة/42)، وإنما الخلاف في ضميره بين الخطاب والغيب.





ولا يخفى أن القارئ يود الاطلاع على نص الأرجوزة وأبياتها دون الشرح، خاصة وقد كانت من محفوظات الطلبة والشيخ بالمغرب⁽²⁾، وليت المحقق إذ رجع آخر بحثه ليثبت أبيات الأرجوزة مجتمعة مرتبة خالية من الشرح حرص على نقل ما في الأصل دون تصحيف ولا تحريف، فقد اشتمل «متن الأرجوزة»، الذي نقله في عشر صفحات⁽³⁾ من غير ضبط ولا ترقيم للأبيات، على كثير من الأخطاء التي لا أعرف لها سببا ولا أصلا؛ لأني وقفت على النسخة الأصل وليس فيها ما ترى:

- «ثم أوارى للرسول»، الصواب: «أوالي».
- «حال الأدي»، الصواب: «الأدا».
- «على اختياره أعلم»، الصواب: «اعلما».
- «من كتبه فالزم»، الصواب: «فالزم» بهمزة الوصل⁽⁴⁾.
- «وعمّ في نظره تلويحا»، الصواب: «في نظيره».
- «عن الإمامة»، الصواب: «عن الإمام».
- «فاتبع الهداة فيها واقتده»، الصواب: «واقته».
- «لدى تركت»، الصواب: «لذا تركت»⁽⁵⁾.
- «والأجر والنفع لما يحويه»، الصواب: «بما يحويه».
- «بالسكت بين السورتين مصدرا»، الصواب: «صدرا».
- «سكتة بعكس العصر»، الصواب: «سكت».
- «كذاك الدوري منحت النعما»، الصواب: «كذا لدوري».
- «لخلف صدرا لسكت المنفصل * كذا لخلا لشيء وبئال»، الصواب: «لخلف صدر بسكت المنفصل * كذا لخلا بشيء و ب ال».

(1) بقي من مثل هذه التحريفات والتصحيفات مواضع: الصفحة 96 موضعان، 103 موضعان، 108 موضع، 110 موضعان، 121 موضع، 129 موضعان، 132 و 136 و 139 و 140 موضع في كل صفحة، 144 موضعان، 153 موضع، 160 موضع.

(2) علمت ذلك مما أكده المقرئ المسند سيدي الحسن غرور، والأرجوزة من محفوظاته.

(3) من الصفحة 169 إلى الصفحة 178 من الكتاب.

(4) ينظر الصفحة 169.

(5) ينظر ص 170.





- «وقدم الدوري وجه الإخفاء * باب يشعركم ودا لا يخفى»، الصواب: «وقدم الدوري وجه الإخفاء * باب يشعركم وذا لا يخفى»⁽¹⁾.
- «يالها مقدما للبري لا تحف»، الصواب: «بالها» أي بالهاء ، «لبرّ».
- «بيد وصاد بصطة»، الصواب: «بيدا» أي يبدأ.
- «فزاد مع باب الحمار أصجعا»، الصواب: «أضجعا».
- «مقدما عن ابن ذكوان أسمعا»، الصواب: «اسمعا» بهمزة الوصل.
- «بيا يعذب من ولا أنكرا»، الصواب: «بيا⁽²⁾ يعذب من ولا إنكارا».
- «بأؤنبكم»، الصواب: «بأؤنبئكم».
- «نوته مصدرا هشام فيه»، الصواب: «مصدر هشام فيه»⁽³⁾.
- «ليحسنين قتلوا بلا ارتياب»، الصواب «ييحسنين قتلوا».
- «وقف وقفا على ماتم لام لا امترا»، الصواب: «وقفوا على ما ثم لام» «لا امترا» من غير لفظ وقف».
- «ولا مبل أدغم بطاء طبعاً»، الصواب: «ولام بل».
- «ففي الأدي»، الصواب: «ففي الأدا»، أي الأداء.
- «قد شعبة لفتح همزها غدا»، الصواب: «قل شعبة بفتح همزها بدا» أي بدأ.
- «وصالح قدم فتح رأيها»، الصواب: «رائها».
- «أن انتفى الساكن...»، الصواب: «إن انتفى».
- «ولهشام قف نون يسبق»، الصواب: «ولهشام خف» من التخفيف.
- «من قبل في الله ودا محقق»، الصواب: «وذا محقق»⁽⁴⁾.

(1) ينظر ص 171.

(2) أي بياء.

(3) ينظر ص 172.

(4) ينظر ص 173.





- «عن شعبة بذاك حقا يقرأ»، الصواب: «بذاك».
- «نون خبيثة ورحمة جلا * ابن ذكوان بكسر أولاً»، الصواب: «عن ابن ذكوان».
- «وبئس كجيل مقدم»، الصواب: «وبئس كجيل».
- «وابدأ بثبت الياء بكيدون فلا»، الصواب: «بثبت اليا».
- «وصلا ووقفا عن هشام دي العلا»، الصواب: «ذي العلا».
- «وحرف هار مع أدري يضجع»، الصواب: «مع أدري»⁽¹⁾.
- «ولابن ذكوان بأولي يجزين»، الصواب: «بأولي يجزين».
- «لصالح بدأ وكن مستمعا»، الصواب: «بدءا».
- «إثباته عن ابن ذكوان أعلما»، الصواب: «اعلما» بهمزة الوصل.
- «لشعبة فقال آتوني سبقا * مد بإثر همزة القطع التحقا»، الصواب: «لشعبة بـ ﴿قال آتوني﴾ سبق * مد بإثر همزة القطع التحق».
- «في ياء مريم يرى السوسي»، الصواب: «في يا بمرم».
- «بأذا ما مت قد خبرا»، الصواب: «قدم خبرا».
- «يرى مقدا فعي البيانا»، الصواب: «فع البيانا».
- «عن ابن ذكوان ولا تغولا»، الصواب: «ولا تهولا»⁽²⁾.
- «يقدم الفتح بحقق كسفا»، الصواب: «فحقق كسفا».
- «ووزن فعل قدما لقنبل»، الصواب: «ووزن قُنبل».
- «بالسوق والأعناق وسئل تعتلي»، الصواب: «تعتل»، للجزم.
- «وصدروا إدغام باء لم يثب»، الصواب: «باء ﴿لم يثب﴾».
- «بالفاء لخلاذ ولازم الكتب»، الصواب: «بالفا لخلاذ» من غير همزة.

(1) ينظر ص 174.

(2) ينظر ص 175.





- «ووقف المكي بالياء على»، الصواب: «بالياء على».
- «يناد أولاً فخذ نقلاً على»، الصواب: «نقلاً على»⁽¹⁾.
- «وكسر شين المنشآت يبتدى»، الصواب: «يبتدا».
- «به لشعبة أخي حال الأذا»، الصواب: «حال الأدا»، أي الأداء.
- «وضم شين انشروا معا يرى»، الصواب: «وَضَمُّ شَيْنِي».
- «عن ابن ذكوان أعلموا»، الصواب «اعلموا» بهمزة الوصل.
- «مصيطر إشماد صاده أقبل»، الصواب: «صاده اقبل» بهمزة الوصل⁽²⁾.
- «إثبات ياء الواد في الفجر * قل مقدم في الوقف عن قبل»، الصواب أن تكون «قل» من صدر البيت لا من عجزه:
- «إثبات ياء الواد في الفجر قل * مقدم في الوقف عن قبل».
- «وسكنا في الكافرون يا علي»، الصواب: «ياء ﴿لي﴾».
- «أزد بثالث الوجوه حمدا»، الصواب: «أوزد بثالث..».
- «من دون والناس تكملاً قصدا»، الصواب: «تكمل قصدا».
- «يصحب ختمه بلا ثناه»، الصواب: «بلا تناه»⁽³⁾.

وقبل هذين الموضعين - الأول في ثنايا النص المحقق، والأخير في نص الأرجوزة خالية من الشرح والضبط والترقيم بداية من الصفحة 169 - كان المحقق يستشهد ببعض الأبيات في «باب الدراسة»، وكان نقلاً تحلته أخطاء وقفت عليها في الصفحات: 48، 52 (ثلاثة مواضع)، 53، 54، 67 (موضعان).

المبحث الثالث: أخطاء التعليق والتوثيق.

لم يقرر المحقق في شق «الدراسة» منهجاً في المقابلة والمقارنة، بل إنك تجد، وأنت تقرأ النص، ما ليس بزيادة عن النسخة الأصل وقد جعله بين معقوفين وتارة أخرى بين قوسين، ومثال ذلك: «سر تقديم أحد

(1) ينظر ص 176.

(2) ينظر ص 177.

(3) ينظر ص 178.





وجـ _____ هي الخـ _____ لاف في (الأداء) « ص 77، قال في الهامش رقم 8: سقطت من (ج)، ثم تجده يجعل بعض العبارات التي وردت في باقي النسخ بخلاف ما في الأصل بين قوسين أيضا، فيُتوهم أنها من الزيادات لولا ما في الإحالة من إشارة أنها ليست كذلك، وإنما في نسخة كذا عبارة أخرى هي كذا، وأحيانا أخرى يستعمل اللامتين، فلم أجد سبيلا مهما تكلفت التبين لمعرفة الضوابط التي عليها أقام المحقق المقارنة والمقابلة، ولم يزد تهميشه بما تتضمنه باقي النسخ النص إلا تشويشا وتلبيسا على القارئ، وأذكر من ذلك تمثيلا لا حصرا:

• «وبعد (ذا) فإنني..» ص 78، الهامش 11: سقطت من (ب).

• وأدرج الوجه الآخر {في} عموم كلامه « ص 81، الهامش 29: «سقطت منها»!!؟ ولا يُعرف ما هذه التي منها السقط؟؟.

• «من جهة انه المنصوص عن {الإمام}...» ص 81، الهامش 30: يقصد به ...، قلت: لم جعلت كلمة الإمام بين اللامتين، وقد أجمعت النسخ على ذكرها؟؟.

وفي صفحة واحدة وسطر واحد، استعمل اللامتين لأمرين مختلفين:

الأول لذكر مخالفة النسخة (ت) لما في الأصل، والأخير لذكر السقط: «يعني أن بعض المسائل التي ورد {فيها الخلف}، {قد جاء} أهل الأداء...» قال عن الأول بالهامش 38: «(ت): فيها خلاف فيها»، وقال عن الثاني بالهامش 39: «سقطت من (ت)»، فأيقنت أن المحقق لا يفرق بين وظائف القوسين والمعقوفين واللامتين، ولا يرتب ترتيب الأولوية حالاتٍ ثلاثة:

1. الزيادة الواردة في النسخة الأصل.

2. الزيادة على الأصل الواردة في باقي النسخ.

3. اختلاف الألفاظ بين النسخ.

• قال المؤلف في أرجوزته الصفحة 78: «فإنني سأذكر»، همش المحقق: «12: (ج): سأذكر»، فأين الاختلاف بين النسختين؟.

ومما يؤكد ما ذهب إليه من عدم تمييز المحقق لوظائف العلامات ما تجده - على سبيل التمثيل - في الصفحة نفسها 78 من ذكر لسقطين اثنين: جعل الأول بين قوسين وهمش قائلا: «11: سقطت من (ب)»،





والأخير غير محدد بشيء، قال: «13 سقطت من (ت)»، فلا يتبين القارئ مقدار السقط وحدوده: أسقطت الكلمة الأخيرة أم الشطر كله؟؟.

• عند قول المؤلف في ص 81: «وبعض مسائله جاء تصدير الوجه المصدر لهم من جهة أنه المنصوص عن الإمام» علق المحقق برقم 30: «يقصد به الإمام الداني رحمه الله». والصواب أنه يقصد الإمام القارئ أحد السبعة.

• عند قول المؤلف ص 84: «هل لتعيين هذا المقتصر عليه للاقتصار عليه وجه؟» علق المحقق على لفظ «وجه» برقم 50: «الوجه هو الخلاف الجائز أي خلاف التخيير...» إلى آخر ما نقل وأحال على التعريف للداني بكلام طويل، والذي يظهر جليا من كلام المؤلف أن لفظ «وجه» ههنا لا يقصد به المدلول القرآني كما ظن الباحث، وإنما جاء ابن عبد السلام بلفظ الوجه ويريد الموجب والمبرر...فتأمل.

• حين جاء ابن عبد السلام بنص من الدر النثير لابن أبي السداد فيه: «وجدت الحافظ قد نقل مثله في كتاب التمهيد في سورة يوسف عليه السلام...» اتضح وجه الاستدلال، ويكفي المحقق أن يجيل على أصل كلام ابن أبي السداد في الدر النثير، ولو أحال القارئ على موطن كلام الداني في التمهيد أيضا كان ذلك أمرا فاضلا، ولا يلزمه ذلك إذا وثق نص الدر النثير، غير أن ذ. بوشتا جاء بكلام لم أتبين أصله ولا معناه، الصفحة 86 الهامش 63: «جاء في كتب التعريف للداني في ما يخص هذا الكتاب ما يلي في ص 58: «ذكره الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه التيسير ص 205، فقال عنه: ولولى بضم اللام وحذف همزة الوصل وهمزة الواو الأولى كوجه أبي عمرو، والثالث وهو عندي. أحسن الوجوه وأقيسها بمذهبهما لما بينته في العلة في ذلك في كتاب التمهيد، كما ذكره ابن الجزري في طبقات القراء الجزء الأول، صفحة 505، السطر 7. وقال عنه: مجلد». نقلت النص كما أورده المحقق.

• قال المؤلف: «الخلاف في البسمة لورش» ص 87، ومراده: أي الوجوه الثلاثة يقدم في أدائها؟، وبأي وجه يثنى؟، وأيتها يؤخر؟ لمن أراد الاستيعاب، وذلك بعد تقرير أن البسمة لورش ثلاثة الوجوه بعد السكت والوصل، غير أن المعلق جاء بنص من التيسير لا صلة له بالمراد الهامش 73: «قال الداني: «اختلفوا في التسمية بين السور، فكان ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي يبسمون في سورتين في جميع القرآن ما خلا الأنفال وبراءة» كذا نقل وبنقله تحريف لما في الأصل كما سطرت تحته، الصواب «يبسمون بين سورتين» و«ما خلا الأنفال براءة».





• قال المؤلف رحمه الله: «خلاف ورش بباب شيء» ص 88، ولا يخفى ما لورش في هذا الباب من أوجه ثلاثة: قصر وتوسط وإشباع، كما أن بابه هو ما كان من ألفاظ فيها ياء أو واو ساكنة بعدها همزة، غير أن المحقق لم يتبين الباب ولا الخلاف فيه، قال في نفس الصفحة بالهامش 88: «قال صاحب الكشف: 68/1 فيما يخص هذا الخلاف: «وقد اختلفوا في الوقف على شيء، ففي قراءة ورش لا اختلاف في الوقف على الهمزة، وأما قراءة غيره فإنه يخفي الهمزة...»».

• قال المؤلف رحمه الله: «خلاف البصري بباب أنبيكم» ص 89، الصواب كما سبق بيانه: «أؤنبئكم»، قال المحقق: «وردت في القرآن الكريم ثماني مرات في: آل عمران 15 و 49، والمائدة 60، ويوسف 45، والحج...» إلى آخر ما وثق به لفظا غير اللفظ المقصود من الخلاف، حيث توهم أن الأمر يتعلق بلفظ «أنبيء» وما يخرج منه، ثم إن المقصود هو الباب وليس اللفظ، وباب هذا الخلاف هو باب الهمزتين المختلفتين فتحا فضا من كلمة واحدة.

• «خلاف الوقف بباب ريب» ص 89، قال المحقق بالهامش 89: «وردت هذه العبارة في اثنين ومائتان موضع من القرآن الكريم»، كذا عبارته برفع «مائتان» وجر «موضع»، والصواب أن يقول: «في اثنين ومائتي موضع»، ثم إن المطلوب بيان الباب تعريفا وما يدخل تحته من ألفاظ، وليس تتبع لفظ ريب، وسيأتي ذكر هذا ضمن الملحوظات المتعلقة بالفهارس.

• قال المؤلف - على ما نقل المحقق ونقله محرف -: «خلاف قالون جاء أجلهم» ص 89، قال المحقق الهامش 98: «وردت في القرآن في ثمانية وستين موضعا»، فالنقل الصحيح لقول المؤلف: «خلاف ورش وقنبل بباب جاء أجلهم»، وينبغي للتعليق أن يتضمن بيان الباب، وأما قول المحقق بمجيء عبارة «جاء أجلهم في ثمانية وستين موضعا» فغريب جدا، إذ لم تأت إلا في أربعة مواضع، غير أنه ذهب يحصي لفظ «جاء» وهي ليست معنية بالخلاف.

• قال المؤلف: «خلاف ورش في ذوات الياء» ص 91، قال المحقق الهامش 113: «قال صاحب سراج القارئ المبتدئ فيما يخص هذا الخلاف 136: (خلاف ورش في ذوات الياء، اختلف ورش مع القراء الباقي في سورة يوسف «إخوتي» أن يفتح الياء...»، كذا نقله المحقق والعهد عليه؛ إذ إنه نص يحتاج إلى مزيد العناية والتصحيح، ثم إنه نص مندرج في باب فتح ياء الإضافة وإسكانها، غير معني بالخلاف الذي ذكره المؤلف، وهو خلاف يندرج في باب الفتح والإمالة.





- حين قال ابن عبد السلام «خلاف ورش مجبارين والجار» ص 91، يتضح ان المراد هو خلاف ورش في جبارين والجار مكسور الراء بين الفتح والتقليل، والتقليل مصدر، وبذلك فلا وجه لذكر لفظ «جار» المرفوع في تعليق المحقق بالهامش 115: «وردت هذه اللفظة 3 مرات»، فعَدَّ منها «إني جار لكم» من سورة الأنفال.
- قال المؤلف: «خلاف باب المسمى» ص 91، وهذا نقل مر معنا في أخطاء التصحيف والتحريف، أما في باب التعليق الهامش 118، فإن المحقق طفق يحصي لفظ «مسمى» في القرآن، والمطلوب بيان الباب وما يدخل تحته من ألفاظ، وليس إحصاء لفظ مسمى.
- حيث حرّف لفظ «ب (فرق)» ص 91، وجعله المحقق «يُعرف»، فقد أخطأ في حق الكلمة مرة أخرى حين قال في الهامش 121: «وردت هذه اللفظة مرة واحدة في قوله تعالى في سورة الرحمن الآية 41: يعرف المجرمون...» ولو أنه يتأمل لاستشعر الخطأ في قوله «يعرف»؛ لأنه لا خلاف للعشرة فيها.
- قول المؤلف: «خلاف ذوات الياء من باب مصلى» ص 92، يفرض على المحقق بيان الباب وما يدخل تحته من ألفاظ مختلفة، غير أنه اكتفى بأن قال الهامش 125: «وردت مرة واحدة في القرآن الكريم...».
- قال المؤلف: «خلاف عندي بالقصص» ص 92، قال المحقق الهامش 130: «(ب)، (ج): بالنمل». فيظل القارئ على حيرته وبمجهته عن الصواب، إلا أن يكون حافظا لكتاب الله من أهل الرواية أو أن يرجع إلى المصحف والمصادر، ليعلم أن الصواب في قوله «بالقصص».
- قال في الصفحة 93: «خلاف قالون في لاهب»، ثم علق في الهامش 148 قائلا: «وردت في القرآن الكريم 3 مرات...» وذكر مواطن «لهب» من سورة المرسلات والمسد؛ وهذا من أغرب الوهم والتوثيق، إذ مقصود المؤلف لفظ «الأهب» الوارد مرة واحدة في سورة مريم ﴿لَاهَبْ لَكَ غُلَمًا زَكِيًّا﴾، والخلاف لقالون بين التحقيق - وهو المصدر - والإبدال، كما أن المحقق ذكر أن في النسخة (هـ): ﴿يلهث﴾ ولم يعلق بشيء على هذا التباين، ولو أنه عمل باستدراكات النسخة الأصل لرفع اللبس، ويأتي ذكر هذا الأمر.
- قال المؤلف: «ومنه جل أسأل الإعانة * والرشد والتسديد في الإبانة» ص 95، قال المحقق في الهامش 162: «(ت): التشديد»، قلت: هذا من التشويش على القارئ، وجب على من أراد إثبات مثل هذا - إذ يقابل - أن يقارن، فيرجح ويصحح، وعُرف التحقيق يقضي بارتفاع المقارنة للمقابلة وبتصويب ما في الأصل وتخطيء ما همش به⁽¹⁾.

(1) مثال ذلك في الصفحة 104 والهامش 221، في النص: «اللبصري»، وفي الهامش: «اللبصري»، وبقي الأمر دون بيان الخطأ والصواب.





- «وأبو شعيب وغيره عن اليزيدي يقصرون حرف المد» ص 99، لا يخفى أن أبا شعيب المذكور هو الراوي المعروف المشهور بالسوسي، غير أن المحقق بالهامش 189 ترجم لأبي شعيب قائلاً: «هو أبو شعيب بن أيوب بن زريق، أبو بكر الصريفي...» فأخطأ مرتين: حين خفي عليه أن أبا شعيب هو السوسي الراوي المعروف، وحين قال عن أبي بكر الصريفي أنه «أبو شعيب»، والصحيح أنه شعيب.
- ومثل هذا ترجمته في الصفحة 104 الهامش 224 للفارسي، حين يقول الداني «أقرأني الفارسي»، و معلوم أن شيخ الداني الفارسي هو أبو القاسم عبد العزيز بن خواستي، أما قول المحقق أنه: «الحسن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي...» توفي سنة 377هـ «فغلط بين بتاريخ وفاة هذا الفارسي؛ إذ لم يتجاوز الداني حينها ست سنوات، فكيف يأخذ عنه؟»
- ومثل ذلك أيضاً: نقل ابن عبد السلام نصاً من التيسير: «أبو بكر وأبو عمرو وحمزة ﴿يوده اليك﴾، و ﴿لا يوده اليك﴾ (كلاهما في الآية 74 من آل عمران) و﴿نوته منها﴾...» إلى آخر كلامه في الصفحة 116، ولست أدري كيف خفي على المحقق أن أبا بكر هو شعبة، فأخطأ حين ترجم له برقم 321، قال: «هو أبو عبد الله بن مالك بن عبد الله بن يوسف بن سيف، كنيته أبو بكر، التجيبي المصري النجاد...»
- وتتخلل ترجمته لبعض الأعلام أخطاءً، هي - لا شك - من المحقق، ليست من الأصل، كقوله في الصفحة 115 الهامش 316: «قرأ عليه جماعة منهم: ولده عبد الباقي أبو عمرو الداني».
- وقوله عن ابن ذكوان: «أخذ عن أيوب بن نسيم وغيره. أخذ عنه هارون بن موسى الأخفشي...» ص 90، الهامش 106 و107!!، الصواب: أيوب بن تميم، وهارون بن موسى الأخفش. ثم إنه ذكر من مصادر هذه الترجمة (غاية النهاية: 1)، قلت: لعله يقصد الجزء أو المجلد الأول، فينقصه بذلك ذكر الصفحة ورقم الترجمة.
- وقوله في ترجمة أبي حمدون: «وروى القراءة عنه الحسن السواف» ص 104 الهامش 225، الصواب الذي في المصدرين المعتمدين المذكورين: «الصواف» بالصاد، هذا وقد ذكر أن ترجمته في غاية النهاية تحت رقم 1989، والصواب أنها 1489.
- وقوله عن سيبويه نقلاً من غاية النهاية: «هو عمرو بن عثمان بن قنبل» ص 106 الهامش 239، والصواب: «قنبر».
- وقوله عن الإمام نافع: «هو نافع بن عبد الرحمان بن أبي نعيمة» ص 90 الهامش 102، الصواب: «ابن أبي نعيم».





- وقوله عن ابن أبي السداد ص 85 الهامش 51: «شرح كتاب التيسير كتابا حسنا»، وعبارة الأصل أوضح: «شرح كتاب التيسير شرحا حسنا».
- وعن قالون قال الصفحة 87 الهامش 75: «قارئ أهل المدينة ونحوهم»، والصواب: «ونحويهم».
- ومن وهم المحقق في ترجمة بعض الأعلام قوله عن الخزاعي - في سياق نص يدل على أنه الذي قرأ على قنبل (ت 291 هـ)، وروى الحروف عن البزي (ت 250 هـ): «هو محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل الخزاعي» و«توفي سنة 108 هـ» ص 110 الهامش 275، فكيف يروي عن راوي ابن كثير وقد مات قبلهما بأزيد من قرن!!!، هذا على افتراض صحة ما نقل المحقق؛ ونقله غير صحيح؛ إذ الصواب الذي في كتب التراجم أنه مات بعدهما بأزيد من قرن عام 408 هـ. ثم إن الخزاعي المقصود هو إسحق بن أحمد بن إسحق، أبو محمد الخزاعي المكي، توفي عام 308 هـ.
- وفي نفس النص الذي يفيد رواية «ابن هارون» عن البزي، ترجم لابن هارون فقال في الصفحة 110 الهامش 276: «هو عبد الرحمن بن سعيد بن هارون» و«توفي سنة 522 هـ»، فكيف يروي ابن هارون عن مات قبله بثلاثة قرون؟؟.
- ومن غلظه في التراجم قوله في الصفحة 112 الهامش 289 عن ابن النضر صاحب الأخصش: «روى القراءة عنه عرضاً أحمد بن عبد العزيز بن نضر بن نصر الشذائي»، والصواب: «روى القراءة عنه عرضاً أحمد بن عبد العزيز بن بدهن، وأحمد بن نصر الشذائي»، ثم إنه أحال على رقم الترجمة في غاية النهاية (35/2) والصحيح أنها برقم 3502.
- قال عن محمد بن علي بن الجلندي ص 122 الهامش 370: «هو محمد بن علي بن الحسين، أبو بكر الجلندي...»، والصواب: «محمد بن علي بن الحسن، أبو بكر الجلندي...»، ثم إنه ذكر من مصادر الترجمة التيسير ص 16، ووقفت على الصفحة من الطبعة التي اعتمد ولم أجد فيها ترجمة من الداني لهذا العلم.
- «قال الداني: أهل مكة لا يثبتوا قراءته على قنبل وهو إمام قراءة المكيين...» ص 118 الهامش 341، الصواب: «لا يثبتون قراءة الزينبي على قنبل، وهو إمام في قراءة المكيين».
- ترجمة الحلواني في الصفحة 116، في غاية النهاية تحت رقم 697، الصحيح 397.
- ترجمة أبي عثمان سعيد الضرير في الصفحة 123، في غاية النهاية تحت رقم 347، الصواب 1347.





- «قرأ عليه فارس بن أحمد وجمعه» ص 119 الهامش 352، الصواب: «فارس بن أحمد وجماعة».
- «وروى القراءات بالإجازة على الشريف الداني» ص 84 الهامش 43، الصواب: «وروى القراءات بالإجازة عن الشريف الداعي».
- وترجم للجعبري مرة أخرى وكان مما نقل: «وروى القراءات بالإجازة على الشريف الداعي» ص 122 الهامش 373، الصواب «وروى القراءات بالإجازة عن...»، وليته أبقى على صياغة الذهبي: «أسند القراءات بالإجازة عن الشريف أبي بدر الداعي».
- ترجمة يحيى بن آدم في الصفحة 127 الهامش 400: «قال أبو عمرو الدامي وغيره: روى حروف عامر سماعاً من غير تلاوة عن أبي بكر. أخذ عنه القراءة إسحق بن راهويه...»، تصحيف وتحريف: «قال أبو عمرو الداني وغيره: روى حروف عاصم سماعاً عن أبي بكر من غير تلاوة. أخذ عنه الحروف إسحق بن راهويه». وأهل الفن يعلمون ما بين «أخذ الرواية» و«أخذ الحروف» من فرق.
- ترجمة شعبة في الصفحة 127، الهامش 401: «وسمع منه الحروف يحيى بن آدم»، والذي في معرفة القراء على ما وقفت عليه: «أخذ عنه الحروف يحيى بن آدم»، وبين العبارتين فرق عند أهل القراءات.
- ترجمة أبي حمدون الطيب بن إسماعيل في الصفحة 149 الهامش 532: «وحدث عنه سفيان بن عيينة»، الصواب: «وحدث عن سفيان بن عيينة».
- ترجمة مضر بن محمد الكوفي في الصفحة 152 الهامش 550: «قرأ سماعاً عن البزري والبلخي...» و«روى عن ابن معين، والحروف على ابن مجاهد والواسطي وابن شنبوذ على ابن عمرو بن سهل عن شخص عنه وأبو بكر بن مقسم سماعاً»، تصرف المحقق في كلام المترجمين يفسد الحقائق ويأتي بما لم يُسمع به في ميدان القراءات، كقوله «قرأ سماعاً»، والصواب: «روى القراءة سماعاً عن البزري...»، وقوله: «روى عن ابن معين» يوهم برواية القراءات، والصواب: «روى عن يحيى بن معين قطعة في الرجال تعرف بقطعة مضر»، أما رواية الحروف على ابن مجاهد إلى آخر ما جاء به، فالصحيح أن ابن الجزري قال: «وروى الحروف عنه أبو بكر بن مجاهد وأحمد بن عمرو والواسطي وابن شنبوذ وعلي بن عمرو بن سهل...».
- ترجمة أبي الحارث الليث بن خالد رواية الكسائي الصفحة 156، الهامش 571، تصرف المحقق في كلام المترجمين فجاء بالغلط الذي نبه عليه الداني وحذر من الوقوع فيه: «سمع من مالك بن أنس وجماعة. قرأ على أبي الحارث سلمة بن عاصم والكسائي الصغير»، وأصل الكلام: «قال أبو عمرو الداني: قد غلط أحمد بن نصر في نسبه فقال: هو الليث بن خالد المروزي، وذلك رجل آخر من أصحاب الحديث، سمع من مالك بن





أنس وجماعة، يكنى أبا بكر»، أما عبارة «قرأ على أبي الحارث سلمة بن عاصم..» فتوهم ان المترجم له قرأ على سلمة بن عاصم المكنى أبا الحارث، وعبارة الأصل ترفع الإيهام والإبهام لو جاء بها المحقق دون تصرف ولا تبديل. و مما بدل منها أيضا فعل «تلا» ب «قرأ».

• في ترجمة أبي بكر الصريفي الصفحة 157 الهامش 575: «قرأ عليه يوسف بن يعقوب القاضي وأبو بكر أحمد بن يوسف الباقلائي»، الصواب: «أبو بكر أحمد بن يوسف القافلاني».

• قال المؤلف نقلا عن ابن أبي السداد: «وذكر الداني في الموضع» 106، والصواب كما سبق بيانه «الموضع» وهو من مؤلفات الداني في الفتح والإمالة، وإضافة إلى هذا التحريف من المحقق، قال في الهامش 137: «هو كتاب جامع البيان في القراءات السبعة».

• خلاف خلاد وابن ذكوان في «يبسط» و «بصطة» خلاف مقيد بآيتي البقرة والأعراف، ولا دخل لكلمة يبسط في سورة الرعد 26، والإسراء 30، والقصص 82.. إلى غير ذلك مما ذكره المحقق في الهامش 178 ص 110.

• كذلك الشأن في خلاف ﴿يعذب من يشاء﴾ لابن كثير بين الإظهار - وهو المقدم - والإدغام ص 114، فهو خلاف مقيد بالآية من سورة البقرة، ولا دخل لكلمة ﴿يعذب﴾ بالرفع ولا ﴿يعذب﴾ بالنصب من سورة آل عمران 129، والعنكبوت 21، والأحزاب 24، 73... إلى غير ذلك مما ذكره المحقق بالهامش 307، والحرف المقصود قرئ لابن كثير بالحزم.

• ومن الشطط البعيد قوله عند نظم ابن عبد السلام رحمه الله

«بأؤنبئكممُ أعزلا * مع أعلقي هشام أدخلا» في الصفحة 114 بالهامش 311: «فيها عشرة أوجه: الأول: السكت مع التحقيق الهمزة الثالثة. الثاني مثله مع إبدال الهمزة الثالثة ياء...» إلى آخر ما حشى به هامش الصفحة من الأوجه العشرة، وأحال على التيسير ص 32.

قلت: لا دخل للام ﴿قل﴾ في الخلاف الذي يقصده ابن عبد السلام في نظمه وشرحه، بل إن باب الوقف على الهمزة لحمزة وهشام مما أخلي من إبراز الضمير كله، والبيت كما يبدو لمن قرأه في باب حكم الهمزتين من كلمة واحدة وما يشمله من تحقيق وتسهيل، وإدخال ودونه، ثم إني رجعت إلى التيسير - أكاد أجزم أن المنقول لا يوجد فيه - لعلمي أن الداني لم يتعرض لباب الوقف على الهمزة في كتابه الشهير «التيسير» على ما صيغ به النص المنقول، فقلت لعل الأمر يختلف باختلاف الطبعات، وذلك احتمال بعيد، فوقفت على الطبعة التي ذكرها المحقق في لائحة مصادره ومراجعته، ولا تجد فيها ما نسبه إلى الداني.





فالتعليق بنص بعيد عن مراد المؤلف غريب، والأغرب منه نسبة النص إلى تيسير أبي عمرو والداني.

• ومثل هذا أيضا قوله عن خلاف «أفئدة» لهشام ص 138، أنها وردت في سور الأنعام وإبراهيم والنحل والسجدة والأحقاف والملك والهمزة، وهذا التباس من المحقق وتلبيس على القارئ؛ فكل هذه المواطن غير معنية بالخلاف لهشام بين القصر وزيادة الياء بعد الهمزة سوى موطن سورة إبراهيم، وقد قيده الداني في التيسير بقوله: «أفئدة من الناس»، وهو نص أثبته ابن عبد السلام.

• ومثله أيضا في خلاف «شركاءي» للبزي ص 139، أحال المحقق على لفظة «شركائي» في سور النحل والكهف والقصص وفصلت، ولا تعنى هذه المواطن بالخلاف المذكور سوى حرف سورة النحل.

• قال المؤلف: «وأما «أدرى»...» ص 134، قال المحقق - ظانا أنه يقصد لفظة «أدرى» - بالهامش 442: «وردت في سورة الأنبياء الآية 109 و 111، وفي سورة الأحقاف الآية 9 وفي سورة الجن: الآية 25»، والمقصود غير ما ظنه المحقق، وهو لفظ «أدريك»، و«أدريكم» بفتح الراء لا بكسرها، والخلاف في الفتح والإمالة.

• ومن أوضح أخطاء التوثيق للآيات قوله عن لفظة قرآنية أنها «زيادة من (ت)، (ج)، (هـ)» الهامش 448 ص 135.

• ومما يحتاج إلى التوثيق والإحالة على المظان تقوي ابن عبد السلام في ختام بيان المصدر وموجبه للعديد من أحرف الخلاف بقول مكي وابن شريح: كالخلاف لقالون والدوري في المد المنفصل ص 102، وخلاف إبراهيم لابن ذكوان ص 109، وخلاف الدوري في باب «يشعركم» ص 106، وخلاف ابن ذكوان في «أدريك» و«أدريكم» ص 134، وخلاف السوسي في ياء «كهيعص» ص 143، وخلاف «أئذا ما مت» لابن ذكوان في نفس الصفحة، وخلاف «مصيطرون» لحفص وخلاد ص 155.

• ومن أوجب التوثيق لآيات القرآن وأيسرها تخريج الآيات بذكر رقمها وبيانها في النص المنقول بالصفحة 108: «وفي سورة النساء ثلاثة أحرف وهي الأخيرة، وفي الأنعام الحرف الأخير، وفي التوبة الحرفان الأخيران، وفي إبراهيم حرف، وفي النحل حرفان، وفي مريم ثلاثة أحرف، وفي العنكبوت حرف، وفي عسق حرف، وفي الذاريات حرف، وفي النجم حرف، وفي الحديد حرف، وفي الممتحنة الحرف الأول. فذلك ثلاثة وثلاثون حرفا..»، لم يبين المحقق حرفا واحدا منها، وعبارة الداني تستدعي تخريج الآيات وبيان الحرف وتمييزه عن شبيهه، لئلا يدخل في الخلاف من لفظ «إبراهيم» ما ليس بداخل فيه، فهوامش المحقق من 258 إلى 265، هوامش يجدر بها أن تكون فيما ذكرْتُ بدل أن تكون في بيان مكية السورة أو مدنيته وذكر عدد آياتها.





• وينبغي لمن رام إخراج النص على أصيله وراعى صفته الأولى توقيرا لمبدعه، أن يلتزم بمنهج واحد في توثيق الآيات، فله أن يجعلها في الهوامش، أو أن يضمّنها المتن - والأول أفضل عند أهل التحقيق - أما الأستاذ بوشتا، فلم يثبت على وجه؛ إذ خالف ما ألفه القارئ من تخرّيج للآيات بالهوامش من أول الكتاب، فأحال على السورة ورقم الآية ضمن النص «المحقق» في الصفحة 107، والأدهى من ذلك عدم جعله لزياداته المتعلقة بتخرّيج الآيات بين قوسين أو معقوفين، فأثبت زياداته التوثيقية، وظهرت كأنها من النص، وهي ليست من كلام ابن عبد السلام ولا من كلام الداني، «وأدغم أبو عمرو الراء في اللام نحو قوله عز وجل: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ﴾ [سورة نوح الآية 4] ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [سورة الطور الآية 48] وشبهه».

• ومن التعليقات البعيدة عن معنى الخلاف المقصود قول المحقق بالهامش 479 ص 140 تعليقا على الخلاف للسوسي بين الإمالة - وهو الوجه المقدم - والفتح في «نثا» بالموضعين، قال: «أشار الشاطبي إلى ذلك بقوله: «سَمَا صِيفٌ نَأَى أَحَرَ مَعَا هَمَزَةٌ مُلَا»، قلت: ليس في كلام الشاطبي ذكر ولا إشارة إلى الخلاف المقصود، ثم نقل المحقق نصا من غيث النفع لا يشمل الخلاف المراد من نظم وشرح ابن عبد السلام.

• وشبهه هذا الخلط، اختلاف مقصود المؤلف عن شرح المحقق في الصفحة 142 بالهامش 491؛ ذلك أن نظم وشرح المؤلف كان حول الفتح والإمالة للياء من «كهيعص»، في حين علق المحقق بنص من غاية النفع - كذا في الهامش، والصواب غيث النفع - يتحدث عن القصر والتوسط والمد للحروف الخمسة، وكثرة هذا الخلط من المحقق يؤكد قولي إن الرجل لم يفهم مقصود المؤلف ولم يدرك مراده في كثير من المواطن.

• خلاف «ضعف» لحفص بين فتح الضاد وضمه مقيد بسورة الروم، فما الداعي إلى التشويش على القارئ بذكر موضع سورة الأنفال بالهامش 516 ص 146؟.

• الخلاف في إدغام الباء في الفاء لخلاص مقيد بحرف الحجرات ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّخِذْ بِأَوْلِيَّكَ﴾، وذكر المواطن التي تضمنت إدغام الباء في الفاء في القرآن كله يشوش على القارئ. ن الهامش 554 ص 153.

• بالهامش 602 في الصفحة 162 قال: 'من بداية البيت، خلاصهم بملقيات قدما إلى: " وابن مجاهد والأهوازي، فصدر لذلك " والله أعلم. سقط من ت.

قلت:

- رجعت إلى المتن فوجدته جعل آخر النص الساقط معقوفا، ولم أجد قسيمه الأول بداية النص.

- ثم إن بنقله لأول كلام المؤلف تحريفا؛ إذ الصواب: «خلادهم».





- وحق الفاصلة التي بعد قوله «من بداية البيت» أن تكون نقطتين: «من بداية البيت»، وحق النمنمتين أن تحصر الكلام المنقول من أوله: "خلادهم بملقيات... إلى آخره: "والله أعلم".

إن الباحث بوشة أزييط لم يول للنسخة (أ) رغم أهميتها وأحقيتها بصفة الأصل «منقولة من خط يد المؤلف» ما تستحقه من العناية وإمعان نظر خلال الرقن، ولو أنه أحسن نقلها لأغناه ذلك عن مقابلتها غيرها، وهي مقابلة لم تزد النص تنقيحا ولا تصحيحا، بل على العكس من ذلك، وههنا إشارة إلى نسخ ذكرها في شق التقديم⁽¹⁾ ولا تجد أثرا لها في المقابلة، أقصد النسختين (د) و (ز)⁽²⁾، كما أنه ذكر اعتماده على نسخة توجد بالمكتبة الوطنية بالرباط، والذي أعلمه حسب ما وقفتُ عليه من صورتها الاثنتين في شريطين مختلفين أن بها بترا كبيرا، ولا يتوفر منها إلا الصفحتان الأولى والأخيرة، وقد أكد لي القيم بالمكتبة أن البتر في الأصل.

ومن حقوق إنصاف إبراز الضمير وإنصاف النسخة الأصل على وجه الخصوص أن بها زيادتين اثنتين بالغتي الأهمية، أتساءل عن سبب إغفالها من طرف من اعتمدها أصلا:

1. الأولى قول المؤلف: «لم يقع إيعاب مواضع الخلاف لأنه بقي منها مواضع، وهي...» إلى آخر ما استدركه⁽³⁾.

2. الثانية قوله في تصدير قال أثتوني من المجيء على ءاتوني لشعبة: «يقول جامع هذه الأوراق محمد بن عبد السلام لطف الله به: تأملت ما كتبت على هذا البيت في قراءة شعبة ءاتوني فألفيت...»⁽⁴⁾

وهذا مما لا أثر له في عمل الباحث بوشة أزييط.

المبحث الرابع: الفهارس.

عن الفهارس التي أخذت من الكتاب أكثر من نصف صفحاته، وأزيد من ضعف ما للنص «المحقق» من صفحات، (الفهارس 207 صفحة من أصل الكتاب 376 صفحة)، أقول:

قال الباحث ص 179:

- (1) قال في الصفحة 9: «أما فيما يرجع لتحقيق المخطوط، فكنت أعتمد على النص كما ورد في المخطوط الذي اتخذته أصلا، وأشير إليه بحرف (أ)، ومقارنته بباقي النسخ الأخرى: (ب) و(ج) و(د) و(ت) و(ز) و(هـ)». وقد تبين أنه لم يأت بما في الأصل كما ورد، وأن المقارنة بالنسختين دال وزاي لا أثر لها في عمله، فإنك لا تجد تذييلا واحدا يدل على ذلك.
- (2) لم يذكر في طبعة الأوقاف ترميزه للنسخة (ز)، وأبقى على قوله انه اعتمد نسخة (د) للمقابلة.
- (3) أخذ هذا الاستدراك من الصفحة في رسالتي للماستر خمسة عشر سطرا.
- (4) في خمسة أسطر.





«فهرس الآيات القرآنية المرتبة الألفاظ حسب الفرش».

«فهرس الآيات القرآنية والألفاظ المبوبة فيها»

ولم أتبين معنى عباراته رغم تكلفي لذلك.

- تتبّع الباحث لفظ «ريب» في القرآن كله، والمطلوب بيان باب «ريب» بالتعريف وبذكر ما يدخل معه من ألفاظ، فأخذ منه هذا جهدا غير مطلوب وكَمًا من الصفحات لا مبرر له.
- كذا صنع في لفظ «شيء» وأخذ منه ذلك ثماني صفحات، رغم أن المقصود بيان الباب وكشف حده جمعا ومنعا.
- تتبّع لفظ «الناس» المجرور، وكان يغنيه أن يقول: «اللفظ الناس مجرورا حيث وقع في القرآن»، وعجبتُ كيف أورد لفظ «الخناس»، وليس داخلا في الخلاف. ص 293.
- ولا وجه لذكر ﴿أَيَّا مَا تَدْعُونَ﴾ من سورة الإسراء، مع الخلاف في الوقف على ﴿مَالٍ﴾ للكسائي.
- تتبّع لفظ «ينذر» في القرآن كله، رغم أن المقصود من الخلاف حرف واحد في سورة الأحقاف.
- ذكر لفظ «أسجد» الوارد في الحجر/33، ولفظ «اسجدوا» من الآية 61/الإسراء، ولا يدخل هذان الشاهدان في خلاف الهمزتين المتفتحتين في كلمة واحدة، وإنما ذُكر شاهد «أسجد لمن خلقت» للتمثيل بما يدخل في الباب.
- ذكر حرف «ينادي للإيمان» من آل عمران، وهو غير مقصود بالخلاف.
- ومثل هذا في «يامركم» و«يبسط» و«يعذب» و«تحسين» و«رءا» و«أتحاجوننا» و«أدري»...
- فظهر أن الباحث وضع فهرسا للآيات وأجزاء الآيات الواردة في المتن وفي تعليقاته التي أخطأ في أغلبها.
- تتبّع لفظ «جاء» ولفظ «سوء» بضم السين في القرآن كله، وأيم الله لا يدخل اللفظان في شيء من الخلاف، بل المراد «جاء أجلهم» وبابه، و«السوء إلا».
- وعن فهرس «المصطلحات الفنية» وفهرس الأعلام وفهرس الأماكن والقبائل والطوائف، فلم أتبين معيار ترتيبه لمضمون كل فهرس؛ إذ لم يراع ترتيب تنزل الألفاظ داخل الكتاب، ولا ترتيبها على أحرف المعجم العربي.





وأخذ منه فهرس الأشعار مساحة صفحتين (347 و 348)، اشتمل على أبيات الشاطبية التي جاءت في تعليقاته البعيد أغلبها عن المقصود من الخلاف، وعلى بيتين نسبهما إلى الفاسي، وهما ليسا له، إنما هما من القصيدة الحصرية لأبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري. (البيتان 19 و 20 من القصيدة، ص 93 تحقيق توفيق العبقري).

ثم قال: «الكتب الواردة في متن الأرجوزة» ص 349، فجعل القرآن العظيم تاسعها، وذكر سبعة وعشرين عنواناً من غير ترتيب لم تتضمن الأرجوزة عنواناً واحداً من ذلك كله.

ثم وضع فهرساً - والصحيح أن يسمى جرماً من غير سابق معيار للترتيب - سماه «فهرس الكتب الواردة في الشرح» ص 350: تضمن أيضاً وستين عنواناً، أولها «إبراز الضمير من أسرار التصدير»، واشتمل هذا الجرد أيضاً على ما لم يؤت على ذكره في شرح الأرجوزة⁽¹⁾.

وأما أهم الفهارس قيمة وأبلغها أثراً فهو فهرس الموضوعات، فجاء على حال تزكي ما ذكرته من نحو المحقق نحو بعيداً عما أراده المؤلف وقصده، وفي صياغة ترسم حدود اطلاع المحقق على المباحث الدقيقة لعلم القراءات، قال في الصفحة 373:

- «الخلاف في البسمة لورش» ويبدأ من 77، وإنما هو تصدير السكت على الوصل لورش وأبي عمرو وابن عامر، وليس لورش فقط كما توهم عبارة المفهرس، ثم إنه يبدأ من الصفحة 96 وليس 77.
- «الخلاف في السكت بين السورتين» بالصفحة 96، والصواب أنه مذكور بالصفحة 98.
- «الخلاف في الهمز أول كلمة وحرف المد آخرها»، صياغة هذا الخلاف لا تفيد المعنى المراد، وما أيسر - بيان الخلاف لو أنه قال: خلاف المد المنفصل لقالون والدوري.
- ثم انتقل بعد هذا إلى «خلاف الإدغام» متجاوزاً «خلاف خلاد في السكت على الهمز» و«خلاف هشام في باب الهمزتين المتفتحتين في كلمة» وكلاهما في الصفحة 103، وخلاف البصري في إضجاع الناس المجرور بالصفحة 104، وخلاف الدوري في باب يشعركم، في الصفحة 106.
- وقوله «خلاف الإدغام» عام مطلق، فالأنسب أن يقول: خلاف أبي عمرو في إدغام الراء الساكنة مع اللام.
- كذا قوله «الخلاف في تليين الهمز» عام مطلق، والأنسب أن يقول: «خلاف البزي في لأعنتكم».

(1) هذا وقد وردت أسماء مؤلفات ومؤلفين بغير اللفظ الصحيح، كقوله عن جامع البيان ص 351: «جامع البيان»، وعن ابن الجزري ص 353: «ابن الجزلي»، وعن الأقرط والشنوف ص 355: «الإفراط والشنوف»، وعن الدر النفيس في ذم التنكيس ص 357: «في دم التنكيس»، وعن إنباه الرواة ص 360: «أنباه الرواة».





ومثل هذا قوله: «الخلاف في الإدخال والتحقيق والتسهيل، الخلاف التاءات، الخلاف في الإمالة...»
ومن أعجب صياغاته للخلاف قوله عن «خلاف ابن ذكوان في إدغام دال (قد) في زاي (زينا)» في
الصفحة 375: «في إظهار دال لقد ظلمك»..... 158.

الفصل الثاني: أخطاء «باب الدراسة».

صنفتُ ما لي على فصل الدراسة من ملحوظات انتقيتها بعد المتابعة المتأنية والقراءات المتأملة إلى: ما
يتعلق بالمنهجية والبناء، وما يتعلق بالأسلوب والتعبير، وما يتعلق بالمعارف.

المبحث الأول: المنهجية والبناء.

عرض الباحث في الصفحة التاسعة «تصميم البحث»، ولي على هذا العرض كلام:

قال الباحث:

• «الباب الأول: الدراسة

ويتكون من: تمهيد وفصلين:

تمهيد: حول عصر المؤلف

الفصل الأول: في التعريف بالمؤلف وفيه مباحث

الفصل الثاني: التعريف بالأرجوزة والشرح

. تمهيد

المبحث الأول: التعريف بإبراز الضمير من أسرار التصدير

. المبحث الثاني: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق» انتهى كلام الباحث.

حرصتُ على أن أنقل عرض الباحث لـ «تصميم بحثه» المتعلق بباب الدراسة على الوجه والعبارة نفسها
كما وردت في الكتاب المطبوع الصفحة 9، دون إضافة علامات الترقيم ولا تعديل موقع كل عبارة من
صفحة الكتاب، ليتبين للقارئ مغزى التعليقات التي صغتها قائلاً:

• ذكر الباحث موضوع التمهيد الأول حيث قال: «حول عصر المؤلف»، واكتفى بعبارة «تمهيد» فيما
يخص تمهيد الفصل الثاني. ويحمل اختيار أمر واحد: عنونة التمهيديين أو تركهما معا من غير عنوان.





• فصل ما يشتمل عليه الفصل الثاني من مباحث بذكر عددها وموضوع كل واحد منها، واكتفى في سابقه بأن قال: «الفصل الأول: في التعريف بالمؤلف وفيه مباحث»، فلم يذكر عددها ولا موضوع كل واحد منها.

• في «تمهيد حول عصر المؤلف» بداية من الصفحة 13: لم أجد عبارة تحصر الفترة التي عاشها ابن عبد السلام، وفي ذلك فوائد أهمها: عدم إدخال ما ليس من عصره فيه، وقد حصل بعدم حصر زمن حياة المؤلف كثير من الغلط كما تشهد بذلك الأمثلة والشواهد.

• وفي هذا التمهيد أيضا قال المحقق: «عرف المغرب مجموعة من التطورات على أكثر من صعيد»، ذكر الباحث:

1. الصعيد السياسي الصفحة 13.

2. وتأمر العبيد على السلاطين الصفحة 14.

3. الصعيد العلمي الصفحة 14.

3. الصعيد الديني الصفحة 17.

• «عرف عصر الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي في القرنين الثاني والثالث عشر_ الهجريين..» ص 14، لا يكون قرنان عصرًا لرجل، وبناء على هذا الأمر فإن أغلب المؤلفات المذكورة استدلالاً على النشاط العلمي المكثف لا يدخل ضمن عصر المؤلف.

إن صنعة التحقيق تفرض أن يأتي المحقق بما يثبت نسبة إبراز الضمير من أسرار التصدير لابن عبد السلام الفاسي، وبما يحقق عنوانه وألفاظه التي ركب منها، ويكون ذلك في مبحث مستقل ضمن مباحث الفصل المتعلق بالتعريف بالأرجوزة والشرح، كما خلا باب الدراسة من بيان الأسباب والدواعي التي تبعث الباحث على تحقيق المخطوط، وحين تقف على قوله في الصفحة 7: «وهذا ما جعلني أقوم بدراسة وتحقيق هذا الكتاب، بالقدر المستطاع، تحت أستاذنا...» لا يظهر لك في السابق شيء من الدواعي والبواعث الموضوعية والعامة والخاصة.

وينبغي للمحقق وهو يعرفنا بالمؤلف أن يذكر المسير الذي ساره صاحب التأليف، ومن ذلك: ذكر الرحلات، ولا يخفى ما للرحلة، عند القدماء خاصة، من الضرورة والإلزام والشرف والتنويه، وللشيخ ابن عبد





السلام الفاسي رحمه الله رحلات عدة، توجب جمعها وترتيبها والوقوف على أسبابها وتوارخها وما آلت إليه كل واحدة منها، ولا أجد شيئاً من ذلك في «دراسة» بوشته أزييط.

ولم يتعرض الباحث في «باب الدراسة» إلى العلاقة بين إبراز الضمير من أسرار التصدير ومثيله مما ألف في فن التصدير؛ وليس لأحد أن يدعي أن لمحمد بن عبد السلام سبق الاختراع والإبداع فيه، بل سبق إلى النظم والشرح في الخلاف، وفي طرق الأداء لحروف علم فيها بالنقل واللقن أنها محل التعدد، فكان للمستوعب نهج لا يجيد عنه في التقديم والتأخير، وكان للمقتصر اقتفاء واتباع للشيخ في اقتصاره على وجه واختياره على آخر.

وإجمالاً أقول: بقي كثير من المباحث التي ينبغي لباب الدراسة أن يتضمنها، تتعلق بالنص المحقق منهجية وموضوعاً، وبالمؤلف ترجمة وتعريفاً.

المبحث الثاني: الأسلوب والتعبير.

وقد ظهرت من خلال تعليقاته بعض ملامح المستوى:

- «تدوين علم القراءة أفاد المسلمين فائدة لم تحظ بها أمة سواهم، وثمره هذا الاهتمام والجهد تمثل في ان القراء تشرّبوا مزايا اللغة العربية وقواعدها ودقائقها» ص 5.
- «وكان من بين المغاربة الذين ساهموا في تصنيف علوم القراءات القرآنية...» ص 6.
- «عبارة عن أرجوزة من نظمه مع شرحها له برواياتها المختلفة في مسائل وجوه الخلاف» ص 6.
- «وله مؤلفات كثيرة في علوم القرآن لا يستهان بها» ص 6.
- «وتتلمذ على شيوخ أجلاء عظام كان لهم الباع الطويل في مختلف العلوم والفنون، الشيء الذي جعله يؤلف كتابه هذا في علوم القراءات القرآنية» ص 6.
- «هذا ما جعلني أقوم بدراسة وتحقيق هذا الكتاب، بالقدر المستطاع، تحت أستاذنا الدكتور» ص 7.
- «كثرت القلائل والاضطرابات» ص 13.
- «وتأمر العبيد على السلاطين، كما فعلوا مع المولى عبد الله» ص 14.
- «عرف عصر الشيخ محمد بن عبد السلام في القرنين الثاني والثالث عشر نشاطاً علمياً مكثفاً في جميع الفنون، وتكاثرت من خلالها التأليف». ص 14





• «ومن خلال هذه الزوايا تربت الشرائح الاجتماعية وتعلمت، لأنها كانت عبارة مدارس ومحاضن للتربية والتعليم». ص 17.

• «وقد كانوا من أعظم بيوتات الاندلس علما ومروءة ووجاهة ورياسة، على حد تعبير ابن الخطيب» ص 18.

• «ومن أفراد أسرته، نجد:

- والده أبو محمد عبد السلام، لم نظفر بشيء عنه سوى قاله ابنه محمد عنه ص 19.

• «يتضح لنا أن الشيخ قد خلف مدرسة لها من الصدى والذويوع في جميع أنحاء البلاد المغربية» ص 27. قلت: ماذا لها؟.

• «وإذا كانت طريقة اللطيين هي الطريقة المثلى في الأداء، فإن من المحتمل جدا أن يكون ذلك راجع⁽¹⁾ إلى أن هذه القبيلة لها باع تاريخي عريق في مجال القراءات. إلا أن وجاج بن زلو اللطيني، وهو من قبيلة لمطة، كان قد أسس مدرسة من أقدم مدارس القراءات القرآنية، وهي مدرسة أكلو في القرن الخامس الهجري». ص 27/28، ولا أعرف لهذا الكلام سياقاً يناسبه.

• «وكان مهتما بمعرفة الأنساب القديمة وخصوصا منها نسب رسول الله (ص)⁽²⁾. أضف إلى ذلك نسب أسرته وعائلته الفاسية..» ص 38.

المبحث الثالث: المعارف والمعلومات.

كثيرة هي المعطيات التي أعاد صياغتها الباحث، تحتاج إلى التثبيت والنظر في صحتها، وما صح منها يحتاج إلى أن يصاغ في قالب لا يفسد معناها:

• قال عن إبراز الضمير من أسرار التصدير: «أرجوزة من نظمه مع شرحها له برواياتها المختلفة في وجوه الخلاف، ووجوه التصدير بين القراء، سواء منها المغربية أو الشرقية» ص 6، يفهم من كلامه ما لم يتخذه موضوعاً إبراز الضمير من أسرار التصدير؛ إذ لم يتعرض المؤلف للخلاف بين القراء، بل لخلاف الأوجه للقارئ الواحد أو للراوي الواحد.

(1) كذا كتب المحقق بالرفع، والصواب أن ينصبه خيراً لـ «يكون».

(2) قلت: صلى الله عليه وسلم، وشرف وعظم، وأعز وأكرم.





• «بالإضافة إلى مشاركته في كثير من المجالات العلمية المختلفة وذلك كالتفسير والسيرة والفقهِ والحساب والفلك والحديث والآداب... وغير ذلك من الفنون» ص 8/7، لم يأت بما يثبت هذه المشاركة في المجالات المذكورة، والذي أعلمه - مما أوصلني بحثي وجهدي المقل - أن آثار ابن عبد السلام، المتوفر منها والمفقود، مشاركات في علوم القراءات القرآنية والمباحث اللغوية نحواً و صرفاً، ولا أعلم أحداً قال بسهم ابن عبد السلام في التفسير والحديث والسيرة...

• ذكر في «المبحث الخامس: مؤلفاته» ص 30 أن: «الفوائد السنهورية في شرح الجزرية» من مؤلفاته رحمه الله، والحق أنه ليس لابن عبد السلام، ولي كلمة في المسألة تحقيقاً للنسبة الصحيحة لعلي بن الحسن السنهوري (ت 913 هـ).

• وشبيه هذا الإحالة 96 في الصفحة 35 حيث قال المحقق: «تنوير الحوالك من أرجاء لامية ابن مالك لمحمد بن عبد السلام الفاسي..»، ولم يذكر هذا العنوان ضمن لأحة مؤلفات ابن عبد السلام، فهل يكون و «إرشاد السالك إلى لامية ابن مالك» مؤلفاً واحداً؟ أم هما تأليفان اثنان؟.

• ينبغي للباحث العلمي التثبت، أبلغ التثبت، قبل إطلاق الأحكام على معتقد المؤلف ووسم سرائره، وإنا لا نجد سبيلاً إلى الحكم بأشعرية رجل أو اعتزاله وما إلى ذلك إلا أن يصرح بذلك تصريحاً لا يقبل الحمل على عدة معان، أو أن تنطق بذلك مؤلفاته من خلال دفاعاته وانتصاره لمذهب على آخر، أما أن يُحكم بأشعرية رجل لكون شيوخه كانوا أشاعرة⁽¹⁾، فهذا مما لا يقوم دليلاً تطمئن إليه قناعة الباحث وموضوعيته ولا أريحية القارئ، كذا القول بتصوف رجل لتصوف شيوخه من أبعد الاستنتاجات وأوهن الاستدلالات⁽²⁾، بل يحتاج الأمر أدبياً وعلمياً إلى الإيواء إلى ركن شديد وإلى سلوك سبيل رشيد وإلى التأمل والنظر السديد، لينبني الحكم على العقيدة وعلى السلوك على أمتن العمد ويتكل على أشد السند⁽³⁾.

• يقول الباحث في باب الدراسة الصفحة 49: «كما يتجلى في شرحه تأثيره بمصنفات مرموقة ومشهورة في ميدان الأدب واللغة من مثل:

✓ تحفة الأريب ونزهة اللبيب، لمحمد أبي مدين بن أحمد الفاسي.

(1) ينظر ما كتبه الباحث تحت عنوان «محمد بن عبد السلام الفاسي ومذهب الأشاعرة» ص 41 و 42.

(2) قال ذ. بوشتا ص 44: «والحق أن الفاسي سند مهم في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم والأحزاب ذلك أن الشيخ كان متصوفاً بلا شك بحجة أن أشياخه كانوا يوصفون بنزعة صوفية».

(3) تأمل قوله في الصفحة 41: «ظل المغاربة أجمع على العقيدة الأشعرية في هذه الحقبة من الزمان» وقوله: «والفاسي ظل كسائر المغاربة أشعرياً، والمؤيد لذلك هو اعتناء شيوخه وتلاميذه بالأشعرية».





✓ الفتوحات القدوسية في شرح الأجرومية، لابن عجيبة التطواني.

✓ فتح القدوس في شرح خطبة القاموس، لأحمد بن عبد العزيز الهلالي.

قلت: لا أجد أثرا واحدا في النظم وشرحه لهذه المؤلفات التي ذكر بوشتا أزيبيط، بل لا أجد فرصة تسمح بذكر هذه المؤلفات في شرح ابن عبد السلام الذي أنجز على الإيجاز، حيث ينظم في البيت الخلاف مع ذكر صاحبه والمصدر منه، ويعقبه في الشرح بذكر موجب ذلك، لا ينصرف رحمه الله عن هذا النهج قدر أنملة.

إن الذي أجزم به أن الباحث لا يفرق بين نوعين من أحرف الخلاف، وهو تصوّر أصله ابن عبد السلام ودافع عنه وفعله؛ إذ أخلّ إبراز الضمير من أحد الصنفين، ليجعل له مؤلفا آخر مستقلا، وهو ما سمّيته «إتمام إبراز الضمير»، وحق التأليفين أن يخرجوا إلى دار النشر تباعا، فكان حريا بالمحقق أن يذكر المواطن المتروكة والتي خصها ابن عبد السلام بتأليف مستقل، ولا سبيل إلى ذلك إلا باعتماد كلام ابن عبد السلام نفسه؛ وهو مضمون أحد الاستدراكين اللذين تثبتتهما نسخة مؤسسة علال الفاسي ولم ينتبه إليهما عمل بوشتا أزيبيط، وشاهد ما ذهبت إليه من اختلاط الأمر على الباحث الدارس ذكره في باب الدراسة لمجموعة من حروف الخلاف التي ليست موضوعا لكتاب إبراز الضمير، فذكرها الباحث في سياق يفهم منه أنها من المواضع التي تعرض لها، وهي ليست كذلك، بل داخلية في الثلة التي جمعها ابن عبد السلام وذكر أنها مما أخلّ تأليفه منه:

قال الباحث في الصفحة 53:

«ثم اعلم إن هذه المواضع أحد وأربعون وهي: الخلاف في البسمة لورش، والخلاف لقالون في ميم الجمع،...» إلى آخر ما ذكر من حروف الخلاف التي ليست موضوعا في إبراز الضمير، إنما ذكرها ابن عبد السلام دون تفصيل الخلاف فيها ولا بيان المصدر منها ولا بيان موجب ذلك، وقد خصص لها تأليفا آخر.

ثم إن أسرار التصدير تختزل في تسعة موجبات لم يتبينها الباحث، ولم يفقه معانيها المختلفة، وإلا كان له أن يضمنها شق الدراسة، كما أن عبارته في غير ما موطن واحد تنبئ عن عدم كشفه لهذه الأسرار، بل وعن عدم استشعاره أن الأسباب الموجبة للتقديم متعددة، وما أيسر الأمر لو أطال التأمل في الأبيات بالصفحتين 79 و80، ولو أنه أحسن نسخ كلامه بالصفحتين 80 و81، فإن وضعه لعلامات الترقيم وتفقيره لكلام المؤلف دل على عدم فهمه للمقصود، فتأمل:

«وبعضها.

صرح الداني فيه بالوجه المصدر لهم...» ص 81، والذي عليه مقصود المؤلف يوجب ربط «بعضها» بالكلام

بعدها.

وتأمل أيضا:





«وبعض مسأله.

قال الداني في الوجه المصدر لهم منه: «وبه أخذ» ص 81 و82، قلت: كيف ينتبه إلى أسرار التصدير من لم يحسن قراءة كلام ابن عبد السلام.

هذا وقد حررت كلمة في بضع صفحات عن الأسباب الموجبة لتقديم وجهه على آخر، بما يجعل القارئ مقتنعا بأدائه وباختياره.



خلاصات:

- ✓ لم تنل النسخة الأصل ما تستحقه من جليل العناية وجميل النقل، فكان أن قُدم كلام المؤلف أبعد ما يكون عن مراده، واما ظهر عليه يوم أبدعه وقدمه لمن سأله من الطلبة.
- ✓ لا يفرق الباحث بين الباب وبين اللفظ بعينه، ولو فرّق لأغناه ذلك عن عشرات الصفحات من فهارس الآيات.
- ✓ لم يقف المحقق على العلاقة بين تأليف آخر لابن عبد السلام في مواطن الخلاف وبين إبراز الضمير من أسرار التصدير.
- ✓ ما كان لعمل الباحث الذي نال به دبلوم الدراسات العليا أن يترك على رفوف كلية الآداب بالرباط لأزيد من عشر سنوات دون أن يعيد النظر فيه صاحبه، ليأخذ بالاعتبار كثيرا من الملاحظات من شبيهه ما ذكرت قبل العزم على طبعه، وحيث طبع ما كان له أن ينشر لينتشر بين أيدي القراء على الحال التي وصّفت.
- ✓ إن إبراز الضمير من أسرار التصدير لم يعرف إلى اليوم ما هو حقيق به تحقيقا وإخراجا؛ ذلك أنه لم يقدم إلى القارئ بما يستحقه من العناية والرعاية، وعلى ما يأمله أهل الرواية والدراية.
- لعل في ما ذكرت الغنية عما سواه من الملاحظات التي تدخل تحت المباحث التي سبقت، ولم أتعرض لذكرها لطول المقال فيها، ولعل في ما بينت الكفاية لتحصيل القناعة بضرورة إعادة تحقيق إبراز الضمير مع البراءة من الكمال والتمام غير أنني رمتُ إخراج نص المؤلف على ما أراده المؤلف أو هو أقرب⁽¹⁾، وقد حررت في توصيف عملي وفي التقديم لبحثي كلمات ضمنيتها بيان المهيع والسبيل التي انتهجتها على بصيرة العلم مع إدمان مطالعة كتب القراءات المطبوعة والمخطوطة، بصحبة أفيد توجيهه، يدل الطالب الباحث على أطايب الفوائد، ومن الزلل ينجيّه، وتحت إشراف يشرف به، أقصد توجيه سيدي توفيق بن أحمد العبقري وإشرافه، وحسن ظنه بي وتشريفه.
- والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

(1) إن الباحث إذا تيسر له الحصول على نسخة غير التي اعتمدها سابقه كان ذلك مدعاة لإعادة التحقيق، خاصة إذا كانت نسخة لها من الموصفات والمميزات ما يجعلها حقيقة بالاعتبار، وكذلك كانت الحال: إذ يسر الله الحصول على نسخة رمزت لها ب (س) إشارة إلى مصدرها (جامعة الملك سعود).



